

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٨٠٣ لسنة ٢٠١٥

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية

غير المصرفية ؛

وعلى القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ؛

وعلى النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية الصادر بقرار رئيس الجمهورية

رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٠٩ لسنة ٢٠١٤ بتفويض وزير الاستثمار

في اختصاصات الوزير المختص بتطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ ؛

وبعد أخذ رأى مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الاستثمار ؛

وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يكون التظلم من القرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤

المشار إليه أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها في المادة (١٩) من هذا القانون ،

وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن بالقرار أو علمه به .

ولا تسرى القرارات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن إلغاء ترخيص الشركات

أو الجمعيات أو المؤسسات الأهلية قبل انقضاء ميعاد التظلم المشار إليه أو البت فيه .

(المادة الثانية)

يقدم التظلم إلى الإدارة المختصة بتلقى التظلمات بالهيئة العامة للرقابة المالية ،
ويجب أن يشتمل على البيانات والمستندات الآتية :

- ١ - اسم المتظلم ولقبه ومهنته وعنوانه .
- ٢ - تاريخ صدور القرار المتظلم منه وتاريخ إخطار أو علم المتظلم به .
- ٣ - موضوع التظلم والأسباب التي بُنى عليها ، ويرفق بالتظلم المستندات المؤيدة له .
- ٤ - ما يُفيد سداد رسوم نظر التظلم لمخزينة الهيئة .
- ٥ - ما يحدده رئيس الهيئة من مستندات أخرى .

(المادة الثالثة)

تكون رسوم نظر التظلم عشرة آلاف جنيه لشركات التمويل متناهي الصغر أو للجمعيات
أو المؤسسات الأهلية .

(المادة الرابعة)

تتولى الإدارة المختصة بتلقى التظلمات بالهيئة العامة للرقابة المالية تلقي هذه التظلمات
وقيدها بالسجل المعد لذلك في يوم ورودها ، وعلى هذه الإدارة أن تعطي للمتظلم صورة من تظلمه
مثبتاً عليها رقم القيد وتاريخه .

ويتم عرض التظلم عند وروده على رئيس اللجنة لاتخاذ إجراءات عرضه عليها
وتحديد تاريخ لنظره يخطر به المتظلم بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول للحضور أمام اللجنة
بنفسه أو بنائب عنه أو بمن يمثله .

(المادة الخامسة)

تجتمع اللجنة في أحد مقرات الهيئة العامة للرقابة المالية طبقاً لما يحدده رئيس اللجنة ،
ويكون اجتماع اللجنة صحيحاً بحضور أغلبية أعضائها على أن يكون من بينهم رئيس اللجنة
أو من يحل محله من أعضاء اللجنة ، وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية أعضاء اللجنة الحاضرين .
وللجنة أن تطلب من ذوى الشأن ما تراه من مستندات أو بيانات أو إيضاحات لازمة
للبت في التظلم .

وتصدر اللجنة قرارها في التظلم في ميعاد لا يجاوز ستين يوماً من تاريخ تقديمه ،
ويعتبر عدم البت في التظلم خلال تلك المدة بمثابة رفضه .
وتكون قرارات اللجنة بشأن التظلم نهائية .

(المادة السادسة)

تتولى الإدارة المختصة بتلقى التظلمات بالهيئة العامة للرقابة المالية إخطار صاحب الشأن
بصورة معتمدة من قرار اللجنة بالبت في التظلم والأسباب التي بُنى عليها وذلك بكتاب موصى عليه
بعلم الوصول خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ صدور قرار اللجنة .

(المادة السابعة)

تلتزم الهيئة العامة للرقابة المالية بأن ترد للمتظلم الرسوم التي قام بسدادها وفقاً للمادة الثالثة
من هذا القرار في حالة قبول تظلمه موضوعاً أو صدور حكم نهائي بإلغاء القرار المتظلم منه ،
وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ صدور قرار اللجنة أو إخطار الهيئة بصدور الحكم
بالغاء القرار ، وفي جميع الأحوال تتحمل الهيئة بأتعاب لجنة التظلمات وفقاً لما يحدده
مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن .

(المادة الثامنة)

يصدر رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٦ هـ
(الموافق ٧ أبريل سنة ٢٠١٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهنس / إبراهيم محلب